تواصل
مؤسسة تواصل للدراسات والتوعية الثقافية

ERTC
The Egyptian Research and Training Center

المجلة المصرية للعلوم الاجتماعية والسلوكية

المجلة المصرية للعلوم الاجتماعية والسلوكية

مجلة علمية نصف سنوية - محكّمة

ISSN: 2682 - 2725

ملاحظات بحثية Research Notes
ريهام محي الدين

عالم السياسة «رونالد إنجلهارت»: ملف خاص
هيئة تحرير المجلة - سهير صفوت -رامي محمد حسين

حروب الجيل الرابع والهويَّة الثقافية للشباب المصري: دراسة على عيِّنة من الشباب الجامعى
إنجى محمد رشدى عقل

الحياة الاجتماعية واكتساب القوة - «القاهرة نموذجاً»
سمية على قطب محمد

جرائم قتل الآباء للأبناء: تحليل مضمون لصفحة الحوادث فى بعض الصحف المصرية في الفترة من ٢٠١٥-٢٠٢٠
أبتهال عادل هارون

الإعلام المُجندر: القوالب النمطية المرتبطة بالرجولية والأنثوية كما تقدمها وسائل الإعلام المصرية
نيرة محمد شوشة - وائل حسن يوسف - منى محمد فؤاد الصواف - راقية جلال الدويك

عرض كتاب Book Review
وليد رشاد زكي

حوار الأجيال مع د.هدى بدران
تحرير: محمد أبو العينين

المحرر
د. محمد أبو العينين

رئيس التحرير
د.عبد الحميد عبد اللطيف

العدد الرابع
أكتوبر ٢٠٢١

الزواج المبكر:
الأسباب – التداعيات – سبل المواجهة

د/ ريهام محمد محي الدين

أستاذ علم النفس المساعد،
والقائم بأعمال رئيس قسم بحوث التعليم والقوى العاملة
بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية

اولاً: مقدمة

«يعدُّ الزواج المبكر أحد أشكال الاتجار بالبشر التي انتشرت في السنوات الأخيرة، إذ ينطوي هذا الزواج على عدة صور منها: زواج القاصرات، الزواج من غير المصريين، والزواج مع فرق السن بين الفتاة والزوج، وكذلك الزواج الموسمي أو السياحي، وكذلك الزواج المتعدد للفتاة في فترة قصيرة قد تصل إلى أيام، وتعدُّ هذه الصور من صور الاتجار بالبشر التي تنطوي على استغلال البشر، حيث إن لها تأثيرًا مدمرًا على الضحايا الذين يتعرضون في أحيان كثيرة إلى الأذى النفسي والمادي والجسدي، مما يعرض إلى افتقاد الصحة والأمن والسلام في المجتمع»[١]، مما يجعل الأمر يحتاج إلى الوقوف على المشكلة وسرعة وضع حلول جذرية لها.

ثانياً: المفاهيم [٢]

١- **زواج القاصرات:** يُعرَّف إجرائيًا بأنه زواج فتاة دون سن الثمانية عشرة من العمر بما ينطوي على صورة من صور الاستغلال أو الاتجار.

٢- **الزواج الموسمي أوالسياحي:** ويُعرَّف إجرائيًا بأنه ذلك الزواج الذي تكون مدته قصيرة قد تصل إلى أيام.

٣- **زواج مع فرق السن:** ويُعرَّف إجرائيًا بأنه ذلك الزواج الذي يكون فيه فرق السن بين الزوجين كبيرا قد يصل لأكثر من عشرين سنة.

٤- **الزواج المتعدد للفتاة:** وهو ذلك الزواج الذي تكون فيه الفتاة قد تزوجت أكثر من مرة خلال فترة قصيرة قد تصل إلى أيام.

٥- **الزواج في ظل الاتجار بالبشر:** هو ذلك الزواج الذي يجمع بين نمط أو أكثر خلال فترة – قصيرة قد تصل إلى أيام.

ثالثاً: حجم وانتشار الظاهرة

«يعدُّ زواج القاصرات، أوالزواج السياحي من الأثرياء العرب نوعًا من الاستغلال الجنسي للقاصرات، حيث ينتشر هذا الزواج في عدد من القرى والمدن المصرية، ومما يزيد من خطورة هذا الزواج وحجمه هو أنه يظهر مكتمل الأركان وشروطه الصحيحة، ويصعب التعرف على عنصر النية والاستمرار، ومن ثم تبدو صعوبة التعامل معه»[٣].

وعن نسب انتشار الزواج المبكر (زواج القاصرات) في المجتمع المصري، فقد أشارت البيانات الإحصائية الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء من خلال النتائج النهائية للتعداد العام للسكان سنة ٢٠١٧م، إلى ارتفاع أعداد المتزوجين ممن هن تحت سن ١٨ سنة من السكان المصريين سواء من الذكور أو الإناث، مع الإشارة إلى أن أعداد الإناث أكبر من الذكور، كما أن نسب المتزوجين ممن هم أقل من ١٨ سنة من الريف أعلى من الحضر، ونعرض للبيانات المعبِّرة عن ذلك من خلال الجدول التالي:

عدد المتزوجين الأقل من ١٨ سنة من السكان المصريين وفق تعداد سنة ٢٠١٧م

النوع	حضر	ريف
ذكور	٣٧٨٦	٩١١٧
إناث	١٩٧٣٤	٧٢٣٠٦١
الإجمالي	٢٣٥٢٠	٧٣٢١٧٨

*المصدر: جمهورية مصر العربية، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت لعام ٢٠١٧[٤]

رابعاً: دراسات سابقة:

أجرى المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية دراستين حول الزواج المبكر (زواج القاصرات). كانت **الدراسة الأول:** (إمام حسنين، ٢٠٠٩) التي ألقت الضوء على صورة حديثة من الزواج أصبحت تمثل خطرًا عظيمًا على المجتمع بأسره وهو زواج القاصرات، وتعرض الدراسة لهذه المشكلة من خلال ثلاثة محاور: يشمل المحور الأول منها على ماهية زواج القاصرات (المفهوم – الحجم- الآثار)، ويشمل الثاني العلاقات الارتباطية بين زواج القاصرات والاتجار بالبشر وحقوق الإنسان، ويشمل الثالث المعاملة الجنائية لمشكلة زواج القاصرات كصور من صور الاتجار بالبشر، وتنتهي الدراسة بخاتمة وبعض التوصيات المهمة للحد من هذا الزواج[٥].

أما الدراسة الثاني: فكانت حول الزواج في إطار الاتجار بالبشر (سميحة نصر وآخرون،

٢٠٠٩) فقد هدفت إلى التعرف على الأبعاد المختلفة لظاهرة الزواج في إطار الاتجار بالبشر، اعتمدت على المنهجين الوصفي التحليلي، والمنهج المقارن، واعتمدت على الأسلوبين الكمي، والكيفي، اعتمدت الدراسة على أسلوب كرة الثلج، حيث إن كل مفردة من مفردات العيِّنة دلّت على مفردات أخرى، وهكذا عن طريق الإخباريين في كل منطقة، مثل: الرائدة الريفية أوالعمدة، واستخدمت الدراسة أداتي استبيان لضحايا ودليل دراسة للفاعلين (السماسرة – المحامين – عمدة القرية وغيرهم)، مجتمعات التطبيق، (قرية طموة مركز أبوالنمرس/محافظة ٦أكتوبر، مدينة الحوامدية/محافظة ٦أكتوبر، قرية العزيزية، مركز البدرشين/محافظة ٦أكتوبر، قرية سنهور، مركز سنورس/محافظة الفيوم، قرية فيديمن، قرية النزلة، مركز يوسف الصديق/ محافظة ٦أكتوبر). تناولت تلك الدراسة التصوُّرات حول الزواج في إطار الاتجار بالبشر، كيف تؤخذ الفتيات غصبًا: الزواج بين الرضا والقبول، المؤسسة البديلة للزواج بين بين التحايل على القانون والتلاعب بالشرع، مترتبات الزواج في إطار الاتجار بالبشر، رؤية أرباب الأسر والفاعلين لمستقبل الظاهرة ودور الجهات الفاعلة في الحد منها، وانتهى البحث بوضع نظرة عامة على النتائج ومجموعة من الحلول المقترحة لمواجهة الظاهرة [٦].

أما عن الدراسة الثالثة: حول الزواج المؤقت في المجتمع المصري وبرغم أن المجلس القومي للمرأة هو الذي أجراها بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي ولكنها أجريت بالاعتماد على فريق بحثي من المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية (نجوى الفوال وآخرون،٢٠١١)، وقد هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن العوامل الدافعة لبعض الأسر والفتيات للجوء إلى الزواج المؤقت، والتعرُّف على الخصائص الديموجرافية والاجتماعية للفتيات اللاتي تزوجن زواجًا مؤقتًا، هذا بالإضافة إلى الكشف عن الآثار الناجمة عن ممارسة هذا النمط من الزواج، واعتمدت الدراسة على المنهج الإنثربولوجي لجمع البيانات بالأسلوب الكيفي من خلال المقابلة المتعمِّقة، وتكونت عيِّنة الدراسة من ٢٥ سيدة تزوجن زواجًا مؤقتًا، تم إجراء الدراسة في مجتمع قرية طما إحدى قرى أبوالنمرس محافظة أكتوبر، تناولت الدراسة الملامح العامة لحالات الدراسة وأسرهن، (السمات الديموجرافية والاجتماعية والاقتصادية: العمر – الحالة الزواجية – الحالة التعليمية – الحالة العملية – الدخل – السن عند الزواج – عدد مرات الزواج)، تم تناول ظروف الأسر المعيشية في عيِّنة الدراسة (نمط وحجم الأسرة – تعليم رب الأسرة – مهنة رب الأسرة – دخل رب الأسرة – الأوضاع السكانية)، الزواج المؤقت: الممارسات والأسباب (آليات صفقات الزواج - خصائص الأزواج في العيِّنة – الأسباب والدوافع – العوامل الاقتصادية- العوامل الاجتماعية – العوامل الثقافية)، التصورات حول الزواج المؤقت (النظرة للمرأة – نوعية الزواج المؤقت – الزواج المبكر – تصورات حول الزواج الدائم من المصريين – تصورات أفراد المجتمع)، الآثار السلبية للزواج

المؤقت لدى عيِّنة الدراسة (الآثار الصحية – الآثار النفسية – الآثار الاجتماعية – الآثار السلبية على المجتمع)، الخاتمة وتدخلات مقترحة (المحور العلاجي – المحور الوقائي)[٧].

خامساً: أسباب ودوافع الزواج المبكر [٨]

ترتبط الدوافع والأسباب التي تؤدي بالرجال إلى عقد زواج مؤقت بعدد من المتغيِّرات، أهمها الحصول على المتعة العابرة، وأحياناً استخدام هؤلاء الفتيات في أغراض أخرى كالتهريب والعمل في الدعارة، أو كخادمة لأبنائه في بلدته، أما الدوافع التي تخصُّ المرأة في تقبُّل هذا النمط من الزواج، فمن الصعب اختزالها في الحصول على المال، ولكنها ترتبط بمجموعة من العوامل المتشابكة والمتفاعلة معًا منها ما هو اقتصادي، ومنها ما هو اجتماعي وثقافي، وهى تتمثل في:

١-**العوامل الاقتصادية:** تردي الأوضاع الاقتصادية للأسر المعنيّة – ارتفاع تكاليف زواج الفتيات من المصريين – في مقابل زواج القاصرات من عرب غير مكلِّف بل بالعكس يحسِّن من المستوى الاقتصادي للأسر.

٢- **العوامل الاجتماعية:** انخفاض الوعي بأضرار ومخاطر الزواج المبكر للقاصرات – هوس الأمهات بأهمية وضرورة زواج بناتهن في سن مبكرة – الغيرة قد تدفع الفتيات المراهقات لتقليد قريناتهن بالموافقة على هذا النمط من الزواج.

٣- **العوامل الثقافية:** يلعب الغزو الثقافي والفكري دورًا آخر في انتشار هذا النمط من الزواج في المجتمع المصري، ففي عصر السماوات المفتوحة يتعرض أفراد المجتمع من خلال أجهزة الإعلام وخاصة القنوات الفضائية لسماع بعض الآراء التي تبيح هذا النوع من الزواج تحت مسمى زواج المتعة، وكذلك الاحتيال والخداع من جانب الوسطاء للأسر الفقيرة والبسيطة.

سادساً: الآثار السلبية للزواج المبكر/زواج القاصرات[٩]

١- **الآثار الصحية:** قد تتعرض الفتاة للعديد من المخاطر الصحية من جرّاء الزواج المبكر، فمعظم الزيجات تم لفتيات صغيرات السن، وقد تصاب بنزيف لعدم اكتمال نمو ونضج جسمها، وفي بعض الحالات تضطر المرأة لإجراء عمليات إجهاض للتخلص من الحمل غير المرغوب فيه الذي يشكل عبئًا اقتصاديًا واجتماعيًا في ظل غياب الأب، فضلًا عن الإصابة بالأمراض التناسلية المعدية، وأمراض معدية مثل الفيروسات الكبدية، لأن هذا النمط من الزواج يتم من جنسيات مختلفة وبدون إجراءات الفحص الطبي قبل الزواج.

٢- **الآثار النفسية:** قد تتعرض المرأة – خاصة الفتاة صغيرة السن التي تتزوج مبكرًا مؤقتًا – للعديد من الاضطرابات النفسية، حيث تجد نفسها وسيلة لإشباع رغبة رجل يستغل جسدها من أجل المتعة، ويختزل عقل المرأة وشخصيتها في جسدها، وينعكس كل ذلك على نظرتها لذاتها ويعرِّضها لفقدان قيمة احترام نفسها وتقدير ذاتها، كما يؤدي دخول هؤلاء الفتيات

المبكر للحياة الزوجية إلى حرمانهن من فرص النمو بشكل طبيعي على المستوى النفسي مما يعرضهن لأمراض نفسية، وتعاني المرأة في إطار هذا الزواج من الإحساس العميق بالازدواجية والقلق في حياتها اليومية، فبعضهن يعانين من شعور بانقسام ذواتهن، فيتأرجح بين نظرتهن لأنفسهن كأشياء لا يتم الاعتراف بقيمتها إلا في حالة ممارسة الجنس وبين كونها إنسانة لها شخصية وفكر، مع الشعور بالقلق وعدم الاستقرار.

٣- **الآثار الاجتماعية:** تحتل المرأة في الزواج المبكر -وخاصة زواج القاصرات من العرب - مكانة اجتماعية متدنية، وخاصة إذا كان زواجا محدد الوقت، فهي تمارس نمطًا من الزواج يحرِّمه الشرع ويمنعه القانون، ومن خلال المنظور الثقافي للمجتمع ينظر إليها نظرة احتقار باعتبارها تبيع جسدها للحصول على المال، ومن جهة أخرى تعيش الفتاة حياة غير مستقرة، فهي لا تستطيع - في بعض الأحيان - الزواج من جديد دون أن يتم تطليقها، ومعظم الحالات لا تعرف عنوان الزوج، وإذا أنجبت تتفاقم المشكلة، إذ يقع عليها وحدها عبء منع الحمل، هذا بالإضافة إلى ظهور مشكلة ذات أبعاد متشابكة وذات أبعاد نفسية واجتماعية ودينية، حيث يثمر هذا الزواج المؤقت - في بعض الأحيان - عن أطفال عن طريق السهو، وغالبًا ما يصعب الاعتراف بهم، لذا قد يُنسب الطفل لوالد الفتاة أو أخيها، مما يؤدي إلى اختلاط الأنساب، وضياع حقوق الطفل في النسب والميراث والنفقة.

٤- **الآثار السلبية على المجتمع:** يعدُّ الزواج المبكر من الأجانب والعرب وغيرهم مصدرًا لانهيارات وانحرافات اجتماعية، ففي هذا النوع من الزواج تنتقل المرأة من رجل إلى آخر، فلا زواج واضحا ولا طلاق واضحا، وبذلك يصبح وسيلة للفسق والفجور مما يساعد على انتشار البغاء، ويتمثل الهدف المعلن من زواج القاصرات لدى الغالبية في تحقيق المتعة العابرة، إلا أن هناك بعض الحالات لديها أهداف أخرى غير معلنة لهذا الزواج بفتيات مصريات فقيرات، تندرج تلك الأهداف غير المعلنة في إطار الاتجار بالبشر، حيث يهدف البعض إلى استغلال هؤلاء الفتيات في ممارسة الدعارة، كما يعدُّ هذا النوع من الزواج، مخالفًا للقانون، فهو يندرج تحت تهمة الاستغلال الجنسي للأطفال، فمعظم الضحايا تحت سن ١٨ سنة، ولعل تنامي هذه الظاهرة يؤثر بشكل سلبي على سمعة المجتمع المصري في المحافل الدولية، وذلك باعتبارها دولة مصدرة للاتجار بالأطفال داخل حدود الدولة بغرض الاستغلال الجنسي التجاري، من خلال شراء أثرياء العرب زيجات من قاصرات بتسهيل أولياء أمورهن والوسطاء.

سابعاً: الحلول واستراتيجيات المواجهة:

ومن خلال نتائج البحوث والدراسات السابقة التي سبق الإشارة إليها والمتعلقة بالزواج

المبكر (زواج القاصرات) تم عرض بعض الحلول واستراتيجيات المواجهة، التي تتمثل في:

- يجب على مؤسسات الدولة أن تلعب دورًا فاعلًا في القضاء على ظاهرة زواج القاصرات (الزواج المبكر) في إطار الاتجار بالبشر من خلال الآتي[١٠]:

١- **القضاء على إشكالية المشروعية بين القانوني والديني** فيما يتعلق بسن الزواج من خلال تفعيل تطبيق النصوص التشريعية التي تقضي بعقاب صارم لكل من يتحايل لزواج الصغيرات دون السن القانونية.

٢- قيام **الجهات الأمنية** بدور أكثر فاعلية في الرقابة على حركة الأجانب داخل البلاد عند اللزوم للتعامل مع منتهكي الأعراض من العرب تحت ستار الزواج العرفي أوالسياحي، وضبط الوسطاء وتقديمهم للمحكمة واعتبار تلك الصور من المتاجرة في أعراض المصريات من الجرائم الماسة بسمعة الوطن.

٣- قيام **المؤسسات الدينية** بدور أكثر فاعلية في القضاء على التبريرات الشكلية لإسباغ المشروعية على صور من الزنى أو الافتراءات على حقوق الصغيرات باسم المشروع دينيًا، وإيضاح ما يرجع من تلك المعتقدات للتقاليد وما يرجع منها لصحيح الدين، والتركيز على الجوانب الموضوعية التي تهدف للسمو بالنفس الإنسانية فوق النوايا غير المشروعة.

٤- قيام **المؤسسات التعليمية** بدور في تأكيد الأبعاد الإيجابية والقضاء على كافة المعتقدات والعادات السلبية من خلال التأكيد على مفاهيم تربية الحرية، وتوسيع الخيارات في سبيل بناء شباب قادر على تجاوز المشكلات الاجتماعية المعضلة التي يرتضي معها الإنسان التفريط، ربما في عرضه، في إطار حتمية اجتماعية مفروضة عليه لا يستطيع منها فكاكًا.

٥- قيام **المؤسسة الإعلامية** بدورها الطبيعي في التفاعل مع المشكلات الاجتماعية الفعلية التي يعانيها المجتمع دون التركيز على السياقات الاستهلاكية التي يشعر معها الفقراء بالحسرة على أحوالهم، والتي تفتّت القيم الاجتماعية لتحل محلها قيم إشباع الجسد ولو ببيع العرض في سبيل ذلك.

٦- قيام **المؤسسات الاجتماعية** الرسمية باستكشاف المشكلات التي تعانيها المجتمعات المحلية والبحث في أسبابها الاجتماعية وتقديم الحلول غير التقليدية، بعيدًا عن الدور التمثيلي المعتاد، وبالتالي القضاء على ظواهر الفقر والتهميش الاجتماعي، ومن ثم تحقيق نوع من العدالة الاجتماعية الكفيلة بالحفاظ على كرامة المصري والمصرية.

بالإضافة إلى ذلك فقد طرحت (نجوى الفوال وآخرون، ٢٠١١م) مجموعة من التدخلات التي يمكن من خلالها مواجهة مشكلة زواج القاصرات (الزواج المبكر)، وذلك كما يلي[١١]:

المحور العلاجي:

١- توقيع الكشف الطبي على الفتيات اللاتي تزوجن زواجًا مؤقتًا والتعرف على حالاتهن،

وتحديد طبيعة الأمراض التي يعانين منها – إذا وُجدت – خاصة الأمراض المعدية التي تُنقل عن طريق المعاشرة، وذلك بهدف تقديم العلاج وحماية المخالطين لهن، ويمكن أن يتم ذلك من خلال التنسيق بين وزارة التضامن الاجتماعي ووزارة الصحة والسكان.

٢- التأهيل النفسي للفتيات لإكسابهن الثقة بالنفس واحترام الذات، والعمل على توفير فرصة عمل مناسبة تمكِّنهن من توفير احتياجاتهن ويمنحهن العمل الإحساس بقيمتهن وأهمية دورهن في المجتمع.

٣- تقديم المساعدات القانونية للضحايا، ورفع درجة الوعي حول وجود خط ساخن يتلقى بلاغات الفتيات اللاتي تجبرهن أسرهن على قبول هذا النمط من الزواج، والتعامل مع هذه البلاغات بجدية وحسم دون تسويف أوتأجيل، هذا بالإضافة إلى توفير ملجأ آمن لهؤلاء الفتيات.

المحور الوقائي:

١- **العمل على خلق وعي عام مدرك لخطورة مشكلة الزواج المبكر**، ومدى مخالفته للشرع والقانون، فالوعي أولى خطوات مواجهة الممارسات الخاطئة، كما أنه يسهم في تكوين اتجاهات سلبية حول هذا النمط من الزواج، ويستخدم في ذلك وسائل متعددة منها: الندوات العامة والزيارات المنزلية للرائدات الريفيات، وإصدار النشرات وإعداد ملصقات للتوعية بمخاطر هذه الممارسات.

٢- **خلق قيادات نسائية داخل القرى (في الريف)**، وإكسابهن مهارات القيادة والاتصال، ومهارات أخرى تمكنهن من ممارسة دور فعّال لتوعية السيدات والفتيات بمخاطر الزيجات المؤقتة وما يترتب عليها من سلبيات على الفتاة وأبنائها.

٣- **القيام بدور فعّال في كشف الوسطاء والسماسرة** وتقديمهم للجهات المختصة، وتشجيع المواطنين على الإبلاغ عن حالات الزواج المؤقت وبصفة خاصة القاصرات.

٤- **التشديد على إجراءات الزواج من غير المصريين** كوسيلة للحد من الزواج المبكر (زواج القاصرات)، ووضع قيود على استخراج شهادات التسنين، والحرص على عقد الزيجات بشهادة الميلاد لضمان الالتزام بالسن القانونية للزواج للحد من زواج القاصرات.

٥- **قيام المؤسسات الدينية – مسلمة ومسيحية – بدور أكثر فاعلية في بيان الرأي الشرعي – المتفق عليه من كافة العلماء – حول حرمة الزواج المبكر (زواج القاصرات) (زواج مؤقت /متعة)**، والرد على ما يثيره البعض من إضفاء الشرعية على تلك الصور المقنّعة من الزنى (الانحرافات)، والتركيز على القيم التي تسمو بالنفس لتشكِّل حائط صد ضد القيم السلبية والمادية والتطلعات المبالغ فيها، التي تدفع بعض الأسر للسعي نحو هذا النمط من الزواج.

يتضح مما سبق أن التدخلات العلاجية والوقائية تتطلب تكاتف جهود الأفراد والمنظمات غير الحكومية مع جهود المؤسسات المعنية بقضايا المرأة وحقوق الإنسان بصفة عامة.

ثامناً: بحوث ودراسات مقترحة

من خلال العرض السابق لظاهرة الزواج المبكر أو زواج القاصرات والتي تعد أحد أشكال الاتجار بالبشر تحت ستار شرعي هو « الزواج» ومن خلال قراءة متفحصة للجهود البحثية السابقة يمكن أن نقدم اقتراح ببعض البحوث ، وذلك كما يلي :

- إجراء مسح قومي شامل للمحافظات ، يتم فيه رصد القرى الأكثر تأثرًا بظاهرة الزواج المبكر، وكذلك يتم فيه حصر عدد الإناث اللائي تعرضن للزواج المبكر ، وذلك من خلال بيانات حديثة في العام ٢٠٢١م.
- دراسة تأثير التفكك الأسرى على ارتفاع ظاهرة الزواج المبكر .
- دراسة تأثير الزواج المبكر على انتشار العديد من الانحرافات السلوكية والأخلاقية.
- دراسة دور وسائل التواصل الاجتماعي في مواجهة ظاهرة الزواج المبكر.
- دراسة دور الدراما في نشر التوعية ضد ظاهرة الزواج المبكر.

تاسعاً: المراجع:

١-أحمد زايد، الإتجار بالبشر بين الرصد الإمبريقي والتفسير النظري، الفصل الأول: في الزواج في إطار الاتجار بالبشر، إشراف: أ.د سميحة نصر، مشروع بحوث الاتجار بالبشر في المجتمع المصري، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، وزارة الخارجية، بناء مشروع دعم القدرات في مجال حقوق الإنسان، ٢٠١٠م، ص ٤٦.

٢- صفية عبدالعزيز، الإطار المنهجي للدراسة، الفصل الثاني: في ، الزواج في إطار الاتجار بالبشر، إشراف: أ.د سميحة نصر، مشروع بحوث الاتجار بالبشر في المجتمع المصري، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، وزارة الخارجية، بناء مشروع دعم القدرات في مجال حقوق الإنسان، ٢٠١٠م، ص ٥٢-٥٣.

٣- التقرير السنوي للجنة الوطنية التنسيقية ومنع الاتجار بالأفراد (٢٠٠/٢٠٠٨)، وزارة الخارجية، تقرير غير منشور.

٤- جمهورية مصر العربية، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت لعام ٢٠١٧.

٥-إمام حسنين: زواج القاصرات بين الاتجار بالبشر وحقوق الإنسان: رؤية قانونية، المجلة الجنائية القومية، مج٥٢، ع١، مارس ٢٠٠٩.

٦- سميحة نصر، أحمد زايد، صفية عبدالعزيز، محمود بسطامي، منال زكريا، الزواج في إطار الاتجار بالبشر، مشروع بحث الاتجار بالبشر في المجتمع المصري، القاهرة، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، وزارة الخارجية، (بناء: مشروع دعم القدرات في مجال حقوق الإنسان)، ٢٠١٠.

٧-نجوى الفوّال، آمال هلال، كامل كمال، ظاهرة الزواج المؤقت في المجتمع المصري: دراسة استطلاعية، المجلس القومي للمرأة، مكتب شكاوى المرأة، الاتحاد الأوروبي،٢٠١١.

٨- المرجع السابق، ص ٢٤-٢٦.

٩- نجوى الفوّال وآخرون، مرجع سابق، ص ٣٥-٣٧.

١٠- أحمد زايد، نظرة عامة على النتائج: الفصل التاسع، انظر في: سميحة نصر وآخرون: الزواج في إطار الاتجار بالبشر، القاهرة، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، وزارة الخارجية، ٢٠١٠م، ص ٥٩٤-٥٩٦.

١١- نجوى الفوّال وآخرون، مرجع سابق، ص ٤٢-٤٣.

TAWASOL
For Studies & Cultural Awareness Foundation

ERTC
The Egyptian Research and Training Center

The Egyptian Journal of Social and Behavioral Sciences

The Egyptian Journal of Social and Behavioral Sciences (EJSBS)

An International Peer-reviewed Scholarly Journal

Published Twice Per Year

ISSN: 2682 - 2725

Chief Editor
Dr. Abdel-Hamid Abdel-Latif

Editor
Dr.Mohammed Aboelenein

Issue No. 4

October 2021